

منظمة العفو الدولية تحرك عاجل مشترك

رقم الوثيقة: MDE 23/8549/2018

6 يونيو/حزيران 2018

قمع خطير ضد الحقوقيات السعوديات

أكثر من 30 منظمة حقوقية تُطالب بالإفراج الفوري عنهن

تدعو منظمات حقوق الإنسان المُوقعة أدناه السلطات السعودية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان المُعتقلين خلال الأسبوعين الماضيين، والذين احتُجزوا لمجرد دعمهم حقوق المرأة أو غيرها من الأنشطة الحقوقية السلمية في السعودية. كما ندعو السلطات إلى الكشف الفوري عن مكانهم، والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم وبالمحامين الذين يختارونهم، وإجراء تحقيقات شفافة، والالتزام بالمعايير القانونية الدولية للمحاكمة العادلة، مع أننا نعتقد أنه ينبغي إسقاط جميع التهم المُوجهة إليهم والإفراج عنهم فوراً. نشعر بالقلق بشكل خاص لأن بعض المعتقلات والمُعتقلين يُمكن أن يُحكم عليهم بالسجن بسبب عملهم الحقوقي والسلمي والمشروع، بما في ذلك حملتهم المُستمرة منذ عقود لرفع الحظر عن القيادة - للمفارقة، يأتي ذلك قبل أقل من شهر من القرار المتوقع للسلطات، الذي طال انتظاره، برفع الحظر وتمكين المرأة في البلاد من القيادة بشكل قانوني.

تعلم المنظمات المُوقعة أدناه أن ما لا يقل عن 12 مُدافعة عن حقوق الإنسان اعتقلتهن السلطات السعودية في السعودية منذ 15 مايو/أيار 2018. من بين هؤلاء المُدافعات داعيات ونصيرات حملات "حملة 26 أكتوبر" #Oct26driving، و"الحق في قيادة السيارة" #Right2Drive، و"أنا ولية نفسي" #IAmMyOwnGuardian، اللواتي تجرأن على الحديث بصراحة عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد وانتقاد التمييز الرسمي ضد المرأة في السعودية. وصفت وسائل إعلام رسمية علناً سبعة نساء مُدافعات عن

حقوق الإنسان ومؤيدات لحركة حقوق المرأة بأنهن خائنات، بمن فيهن [لجين الهذلول](#)؛ والمدافعة المعروفة عن حقوق المرأة في وسائل التواصل الاجتماعي التي اعتُقلت في 15 مايو/أيار، الدكتورة [إيمان آل نجفان](#)، مؤسسة وكاتبة في مدونة المرأة السعودية "[Saudiwoman'sWeblog](#)"، والتي احتجت سابقا ضد حظر القيادة؛ و [عزيزة اليوسف](#)، [مدافعة بارزة عن حقوق المرأة](#)؛ والدكتور [إبراهيم المديع](#)، مُحام ومُدافع عن حقوق الإنسان؛ و [الكاتب محمد الربيعة](#)؛ و [عبد العزيز المشعل](#)، [رجل أعمال وعضو مجلس إدارة منظمة غير حكومية لحقوق المرأة](#)؛ ورجل لم يُذكر اسمه. كما أعلنت وسائل إعلام رسمية عن اعتقال [إبراهيم فهد آل نجفان](#).

كما أكد حقوقيون سعوديون اعتقال أربعة مدافعات أخريات عن حقوق الإنسان أطلق سراحهن منذ ذلك الحين، من بينهن [الدكتورة عائشة المانع](#)، و [الدكتورة حصة آل الشيخ](#)، و [الدكتور مديحة العجروش](#)، اللواتي شاركن في أول حركة احتجاج نسائية من أجل الحق في قيادة السيارات عام 1990. في ذلك الوقت، تم اعتقال 47 امرأة لقيادتهن السيارة وفقدن جوازات سفرهن ووظائفهن. وشملت الاعتقالات والإفراج كل من [ولاء الشبر](#)، وهي ناشطة شابة معروفة بحملتها ضد نظام الوصاية. جميعهن أكاديميات وخبيرات داعمات لحقوق المرأة وقدمن المساعدة للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس. في 23 مايو/أيار، أُفرج عن [الدكتورة عائشة المانع](#) من الحجز، رُبما بسبب المرض. بعد ذلك بيومين، أفرجت السلطات السعودية أيضا عن [الدكتورة حصة آل الشيخ](#)، و [الدكتورة مديحة العجروش](#)، و [ولاء آل شبر](#). لا تزال شروط إطلاق سراحهن مجهولة. ومنذ ذلك الحين، اعتقلت السلطات السعودية [محمد البجادي](#)، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وعضو مؤسس في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية".

في 19 مايو/أيار 2018، أعلنت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن اعتقال سبعة مدافعات عن حقوق الإنسان واتهمتهن بالخيانة والتآمر ضد الدولة، [مُشيرة](#) إلى أنهن متهمات "بعمل منظم للتجاوز على الثوابت الدينية والوطنية"، و "التواصل المشبوه مع جهات خارجية"، و "تجنيد أشخاص يعملون بمواقع حكومية حساسة"، و "تقديم الدعم المالي للعناصر المُعادية في الخارج بهدف النيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللحمة الوطنية".

بعد فترة وجيزة، بدأت وسائل إعلام [رسمية](#) وشبه رسمية [بتسمية](#) و [فضح](#) المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين على صفحاتها الأولى وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي ووصفهم بـ "الخونة"

و"#عملاء_السفارات". ويُعتقد أن بيان وكالة الأنباء السعودية يُشير مباشرة إلى الحقوقيين الذين سمتهم وسائل الإعلام السعودية.

أفادت وكالة الأنباء السعودية مؤخراً أن 17 شخصاً تم اعتقالهم منذ 15 مايو/أيار، وتم الإفراج عن ثمانية منهم، والاحتفاظ بخمسة رجال وأربع نساء يُواجهون تُهما.

الحملة الحالية على الحقوقيات، والتي بدأت في يناير/كانون الثاني 2018 عندما تحقق "مركز الخليج لحقوق الإنسان" وشركاء محليين من اعتقال مُدافعتين عن حقوق الإنسان على الأقل، بمن فيهن [نهي البلوي](#) و [ماريا ناجي](#)، هي جزء من حملة قمع أوسع ضد الحقوقيين تصاعدت خلال السنوات الماضية. في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، [حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة](#) في الرياض على الحقوية [نعيمة المطرود](#) بالسجن ست سنوات. تأتي هذه الاعتقالات الأخيرة بعد وعود بإصلاحات أعلن عنها في 2017 كجزء من خطة [رؤية 2030](#) في السعودية، التي [روج لها بحماس](#) ولي العهد محمد بن سلمان.

إننا قلقون للغاية بشأن ظروف ومصير الحقوقيات والحقوقيين المُعتقلين، خصوصاً مع عدم معرفة أماكنهم، بمن فيهم أُجبن الهذلول، وإيمان آل نفعان، وعزيزة اليوسف، اللواتي لا يزلن رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. تقول مصادر سعودية مُقربة من أُجبن الهذلول إن اعتقالها انتقام منها بسبب انخراطها في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

خلال الدورة الـ 69 لـ "اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو)، قدمت [ثلاث منظمات حقوقية غير حكومية تقريراً](#) خلص إلى أن التقدم المُحرز غير كافٍ في مجال حقوق المرأة في السعودية، وأنه ينبغي على سلطات البلاد معالجة الانتهاكات المُستمرة لحقوق المرأة على نحو أكثر شمولاً.

أصدرت السعودية [مرسوما ملكياً في سبتمبر/أيلول 2017](#) للإعلان عن السماح للمرأة بالقيادة اعتباراً من 24 يونيو/حزيران 2018، وتقديم صورة تُروج لها شركات العلاقات العامة المُمولة من السعودية بأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مُصلح. مع ذلك، وفي أعقاب الإعلان، أمر مسؤولون في الديوان الملكي بشكل خاص [المُدافعات عن حقوق الإنسان](#) بالتزام الصمت، وعدم إجراء مُقابلات مع وسائل الإعلام أو النشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

نحن، المنظمات الموقعة أدناه، نحث السلطات السعودية على:

1. الإفراج عن جميع الأشخاص المُحتجزين لمُجرد مُمارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي فوراً ودون قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم المُوجهة إليهم؛
2. الكشف فوراً عن مكان أُجبن الهذلول، إيمان آل نفجان، عزيزة اليوسف، محمد البجادي، عبد العزيز المشعل، إبراهيم المديميغ، ومحمد الربيعة، والسماح لهم بالاتصال الفوري بعائلاتهم ومحامين من اختيارهم؛
3. ضمان السلامة الجسدية والنفسية لجميع الحقوقيين في السعودية في جميع الأحوال؛
4. الوقف الفوري لمُضايقة الحقوقيات، بمن فيهن اللواتي يُناضلن بنشاط وشجاعة من أجل حقوق المرأة؛
5. السماح لجميع أفراد المُجتمع السعودي، بمن فيهم النساء، بممارسة حقوقهم، بما فيها حقهم في حرية التعبير، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، دون أي مُضايقات قضائية أو أعمال انتقامية أخرى؛ و
6. ضمان أن يكون جميع الحقوقيين، في جميع الظروف، بمن فيهم المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة، قادرين على القيام بأنشطتهم الحقوقية المشروعة دون خوف من الانتقام.

بادروا بالتحرك الآن!

نطلب من جميع المؤيدين كتابة رسالة، أو بريد إلكتروني، أو مُكالمة هاتفية، أو فاكس، أو تغريدة على تويتر باستخدام هاشتاغ **#ReleaseSaudiWHRDs** لحث السلطات السعودية على العمل على التوصيات المذكورة أعلاه.

اتصلوا بالمسؤولين التاليين:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

الفاكس: (عن طريق وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125 (يُرجى المحاولة عدة مرات)

تويتر: [@KingSalman](https://twitter.com/KingSalman)

السفير الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز

سفارة المملكة العربية السعودية

601 New Hampshire Ave. NW, Washington DC 20037

الهاتف: 342-3800 (202)، فاكس: 202 295 3625

البريد الإلكتروني: info@saudiembassy.net

عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.saudiembassy.net/contact>

تويتر: [@SaudiEmbassyUSA](https://twitter.com/SaudiEmbassyUSA)

الموقعون:

1. التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2. الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية
3. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

4. الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
5. الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
6. الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
7. الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
8. سيفيكوس: التحالف العالمي لمشاركة المواطنين
9. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
10. صندوق التمويل الطارئ لحقوق المرأة
11. العلمانية قضية نسائية **Secularism is Women's Issue**
12. فرونت لاين ديفنדרز
13. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، في إطار شبكة مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
14. القسط لدعم حقوق الإنسان
15. اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس
16. محامون من أجل العدالة في ليبيا
17. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
18. المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان
19. المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان
20. مركز تونس لحرية الصحافة
21. مركز الخليج لحقوق الإنسان
22. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

23.منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان

24.المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان

25.المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب

26. منظمة العفو الدولية

27.المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، في إطار شبكة مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

28.منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

29. مؤسسة مهارات

30.نادي القلم الإنجليزي

31.نادي القلم الدولي

32. هيومن رايتس ووتش

33.اليقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية **Vigilance for Democracy and the Civic**

State

34. المادة ١٩